

إيران تحتاج 195 دولارا للبرميل لترقيع أزماتها المالية

بينما كان يقف بجوار رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو الذي حثه على زيادة الضغوط على إيران.

وقال منوتشين "نفذنا حملة ضغوط قصوى لفرض عقوبات. وقد نجحت، إنها تنجح، وتقطع تدفق الأموال".

وأضاف "سنواصل الضغط أكثر وأكثر... أتيت لتؤي من غداء عمل إيجابي للغاية مع فريقك. أعطانا مجموعة من الأفكار المحددة جدا التي سنتابعها".

وتحاول واشنطن، منذ انسحابها من الاتفاق النووي العام الماضي، وقف صادرات إيران النفطية شريان الحياة لاقتصادها.

وقوضت العقوبات جزءا من ميراث الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما وأغضبت حلفاء الولايات المتحدة المشاركين في الاتفاق، الذي يهدف إلى تقييد أنشطة إيران النووية في مقابل رفع العقوبات.

وتكمن الصعوبة القصوى ل طهران في مرور الأموال عبر النظام المصرفي في ظل التزام المزدود الدولي لخدمات التراسل المالي المؤمن (سويفت) بإيقاف تسهيل الصفقات المالية.

وتشكل قرار نظام سويفت في نوفمبر الماضي تجميد وصول البعض من المصارف الإيرانية لشبكته ضربة كبيرة لإيران حيث ضيقت الخطوة الخناق على النظام المالي للبلاد، التي تعاني من أزمات اقتصادية أصلا.

ويترشح اقتصاد البلاد على حافة الانهيار في ظل موجة الاحتجاجات وانهايار الريال وفقدان السلع الأساسية من الأسواق، في ظل إقرار الحكومة الضمني بفشل مؤسسات الدولة عن القيام بدورها.

وتتوسل طهران بشركات القطاع الخاص وتعرض عليها النفط لإيجاد سبل لتفريجه، كما عرضت عليها إدارة الشركات الحكومية المترهلة لإتقانها من الإغلاس.

حملت بيانات صندوق النقد الدولي حول الاقتصاد الإيراني إشارات تعكس مدى تأثر طهران بانخفاض أسعار الخام في الأسواق العالمية وبالعقوبات الأميركية، والتي من المتوقع أن تزداد قسوة في الفترة المقبلة بعد أن لوح الرئيس الأميركي دونالد ترامب بفرض حظر إضافي خلال الفترة القادمة.

وأشطن - اعتبر صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد الإيراني سيجتاح معجزعة من أجل التعافي خاصة مع اتساع الخلل في التوازنات المالية بسبب الحظر على الصادرات النفطية للبلاد.

وقال الصندوق في تقرير نشره أمس أن إيران ستحتاج لسعر للنفط عند 194.6 دولارا للبرميل لتحقيق التوازن في ميزانيتها العام المقبل.

وتوقع أن تسجل إيران، وهي عضو رئيسي في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وتعاني من عقوبات أميركية صارمة، عجزا ماليا بنسبة 4.5 بالمئة هذا العام و5.1 بالمئة في العام المقبل.

ويبلغ خام القياس العالمي برنت الجمعة الماضي عند إغلاق التعاملات ما يزيد قليلا عن 62 دولارا للبرميل.

وشهدت إيران ارتفاعا في إيرادات النفط بعدما أدى اتفاق نووي أبرمته في عام 2015 مع قوى عالمية إلى إنهاء نظام للعقوبات التي فرضت عليها قبل ذلك بثلاثة أعوام بسبب برنامجها النووي المخير للجدل.

لكن العقوبات الجديدة التي فرضتها واشنطن بعد قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب الانسحاب من الاتفاق في عام 2018 هي أكثر العقوبات الأميركية ضررا.

ويتوقع الصندوق أن ينكمش اقتصاد إيران بنسبة 9.5 بالمئة هذا العام مقارنة مع انكماش بنسبة 6 بالمئة في تقدير سابق، لكن من المتوقع أن يظل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مستقرا العام المقبل.

ونسبت وكالة رويترز لمدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بالصندوق جهاد أزور قوله إن "التقدير

ياتي ذلك قبل ساعات من تأكيد وزير الخزانة الأميركي ستيفن منوتشين أن بلاده ستزيد الضغوط الاقتصادية على إيران بسبب برنامجها النووي.

وأدت العقوبات التي فرضها الرئيس الأميركي دونالد ترامب على طهران إلى تقليص عائداتها النفطية وقطع الروابط بين البنوك الإيرانية والنظام المالي العالمي. ولم يذكر منوتشين تفاصيل عن الخطوات الجديدة المتوقع اتخاذها.

وأدلى الوزير الأميركي بهذه التصريحات للصحافيين في القدس



صندوق النقد الدولي موازنة إيران المقبلة سيصل العجز فيها إلى 5.1 بالمئة

وتوقع الصندوق هبوط صادرات السلع والخدمات الإيرانية إلى 60.3 مليار دولار هذا العام من 103.2 مليار دولار العام الماضي، وأن تشهد مزيدا من التراجع في العام المقبل إلى 55.5 مليار دولار.

ويأتي ذلك قبل ساعات من تأكيد وزير الخزانة الأميركي ستيفن منوتشين أن بلاده ستزيد الضغوط الاقتصادية على إيران بسبب برنامجها النووي.

وأدت العقوبات التي فرضها الرئيس الأميركي دونالد ترامب على طهران إلى تقليص عائداتها النفطية وقطع الروابط بين البنوك الإيرانية والنظام المالي العالمي. ولم يذكر منوتشين تفاصيل عن الخطوات الجديدة المتوقع اتخاذها.

وأدلى الوزير الأميركي بهذه التصريحات للصحافيين في القدس

ترامب يلوح بنهاية تدريجية للحرب التجارية مع الصين

وأعلن الطرفان أن المفاوضات ستواصل على مستوى الوفود وسيلبها "اتصال هاتفي آخر في القريب العاجل".

وأعرب روبرت لاينهايزر الأسبوع الماضي عن أمله في أن تكون المرحلة الأولى من الاتفاق جاهزة للتوقيع عليها من قبل الرئيس ترامب الشهر المقبل على هامش قمة دول المحيط الهادئ.



دونالد ترامب سونق جزءا كبيرا من اتفاق تجاري نطلق عليه المرحلة الأولى

وأظهرت بيانات وزارة التجارة الأميركية أمس تراجع صادرات و واردات الولايات المتحدة من السلع خلال سبتمبر الماضي إلى أقل مستوياتها منذ أكثر من عام، في أحدث مؤشر على تضرر الشركات الأميركية من حرب الرسوم الجمركية التي أشعلها ترامب.

اتسعت بوادر انفراجة كبيرة في الحرب التجارية الأميركية الصينية بعد أن كشف الرئيس الأميركي دونالد ترامب أن واشنطن ستوقع اتفاقا جزئيا خلال وقت قريب، وأكد أنه سيمهد الطريق لتوقيع اتفاق شامل.

وأشطن - عمّ اللون الأخضر معظم أسواق المال العالمية مع تزايد المؤشرات على قرب الخروج من سائزق الحرب التجارية الأميركية، التي انتشرت تداعياتها في جميع أنحاء العالم.

وأكد الرئيس الأميركي دونالد ترامب مجددا أمس، أن الولايات المتحدة ستوقع "جزءا كبيرا جدا من اتفاق تجاري مع الصين قبل الموعد المحدد وستنطلق على ذلك المرحلة الأولى".

وقال إن التوصل إلى اتفاق تجاري مع الصين بات وشيكا وسيساعد المزارعين الذين تضرروا من النزاع التجاري الجاري بين القوتين الاقتصاديتين.

وكان المزارعون الأميركيون أول المستهدفين بالحرب التجارية وتبادل فرض الرسوم الجمركية الباهظة على حبوب الصويا ولحوم الخنزير. وقد أجبر ذلك واشنطن على تخصيص ملايين الدولارات لدعم برامج تساعد المزارعين المضررين.

ومع اقتراب الانتخابات الرئاسية في العام المقبل ومواجهة ترامب تحقيا بهدف عزله في الكونغرس، يركز مسؤولو التجارة الأميركيين على التوصل إلى اتفاق جزئي مع بكين.

وأكد ترامب أنه يتوقع التوقيع على الاتفاق مع نظيره الصيني شي جينبينغ على هامش قمة أبيك التي تعقد في عاصمة تشيلي سانتياغو منتصف الشهر المقبل.

وكانت الإدارة الأميركية قد أعلنت يوم الجمعة عن قرب توقيع الاتفاق بعد اتصال هاتفي بين الممثل التجاري الأميركي روبرت لاينهايزر ووزير الخزانة ستيفن منوتشين من جهة،



بارقة أمل للأسواق العالمية

قانون صيني يفتح أفقا جديدا للعملة المشفرة

عملة رقمية صينية يمكن أن تقلب النظام المالي العالمي



خيار صيني للخروج من مخاض العملات المشفرة

وضمن أمن الفضاء الإلكتروني والبيانات".

ويكمن للعملة الرقمية الصينية أن تدعم محاولات الصين ودول أخرى لتقليص هيمنة الدولار على النظام المالي العالمي، والذي لا يزال يشكل لوحده نحو 63 بالمئة من وزن العملات الاحتياطية العالمية.

ومن أجل تحقيق ذلك الغرض أبرمت بكين اتفاقات مع عدد كبير من دول العالم في أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية وأفريقيا والشرق الأوسط لاستخدام العملات الثنائية في التبادلات التجارية لإقصاء الدولار من التعاملات الثنائية.

ويمكن لعملة الرقمية السيادية أن تنجح في ما فشلت جميع الجهود السابقة في تحقيقه إذا عبرت الحدود وشاع استخدامها في دول العالم، لتكون بديلا للعملات المشفرة الخارجة عن رقابة السلطات المالية.

ويأتي الإعلان الصيني، في وقت يمر فيه العالم بمخاض التحول الحتمي إلى العملات الرقمية، في وقت يتواصل فيه الجدل بشأن عملة فيسبوك التي تعرضت لهجمات شديدة دفعت فيسبوك للتوكل بإلغاء المشروع بسبب خطورته على النظام المالي التقليدي.

وتفتح الخطوة الصينية أفقا مثاليا لتمكين النظام العالمي من مواكبة الثورات المتسارعة في عالم التكنولوجيا، بعد أن شاب جميع المحاولات السابقة فترات يمكن أن تهدد الاستقرار العالمي.

ويبقى المسار الأمثل لفتح أفق النظام المالي العالمي يكمن في إصدار عملة رقمية عالمية تشترك فيها جميع دول العالم، لكن ذلك يبقى حلا مثاليا في ظل حتمية معارضة واشنطن لأي مسار ينهي هيمنة الدولار.

يمكن أن تحدث انقلابا شاملا في النظام المالي العالمي بإصدار قانون لهذا الغرض. وكشفت مجلة فوربس أن إصدار العملة بات وشيكا وأنه قد يحدث في 11 نوفمبر المقبل.

الرقمية ستحمل بعض أوجه التشابه مع عملة فيسبوك المقترحة (ليبرا) وأنها يمكن استخدامها عبر منصات الدفع الرئيسية في الصين مثل ويتشات وعلي بابا للتجارة الإلكترونية.

وكانت ليبرا قد أثار مخاوف بين المنظمين العالميين من أنها يمكن أن تصبح بسرعة شكلا مهيما على الدفع الرقمي، وقنساء لغسل الأموال نظرا للتوسع الهائل لشبكة التواصل الاجتماعي العابرة للحدود.

لكن عملة الصين الرقمية لن تجد من يمكن أن يقف بوجهها لأنها عملة سيادية ترتبط بقيمة اليوان ولا سبيل لمواجهة أو معارضة إصدارها.

ويقال إن إصدار العملة الرقمية الصينية يمكن أن يؤدي إلى سباق دولي لإصدار عملات رقمية مماثلة من قبل الدول الكبرى

وفي أول مؤشر عدوى للخطط الصينية، أعلنت فرنسا في الشهر الماضي أنها سوف تقترح على دول منطقة اليورو إصدار عملة رقمية موحدة.

وقال البرلمان الصيني إن قانون التشفير الصيني الذي يدخل حيز التنفيذ مطلع العام المقبل يهدف إلى "تسهيل تطوير أعمال التشفير

وكان المركزي الصيني قد أعلن في أغسطس الماضي أن العملة الرقمية أصبحت "جاهزة تقريبا". ونقلت مجلة فوربس المالية الأميركية عن مصادر مطلعة أن العملة قد تكون جاهزة في 11 نوفمبر المقبل.

وقال نائب مدير إدارة مدفوعات بنك الشعب الصيني، موو شانغ شون الشهر الماضي إن العملة الصينية

تحالف إماراتي صيني لتعزيز التكنولوجيا المالية

أبوظبي - تعتبر الصين دولة الإمارات أحد الشركاء الذين يمكن التعويل عليهم لتشكيل تحالف في ما يتعلق بتعزيز التعامل بالتكنولوجيا المالية.

وأكد زوو زياو وشاون رئيس هيئة المجتمع الصيني للتمويل والصيرفة في مقابلة مع وكالة أنباء الإمارات وجود الكثير من فرص التعاون بين الصين ودولة الإمارات في المجالات كافة لإسيما القطاع المالي وقطاع التكنولوجيا المالية.

وأشار نائب رئيس مجلس إدارة منتدى بوا في آسيا على هامش زيارته لأبوظبي إلى أن الإمارات تستحوذ على أكثر من 36 بالمئة من صادرات الصين من سلع التكنولوجيا المتقدمة للدول العربية وتأتي ضمن قائمة أهم 20 دولة في القطاع عالميا.

وأشاد بالتطور والنمو اللذين تشهدهما الإمارات وأبوظبي في المجالات كافة خاصة في قطاع التكنولوجيا المالية

ما يشجع على مزيد من التعاون المتبادل بين البلدين وتوسيع نشاطات الشركات في المنطقة كافة.

وتسعى الإمارات من خلال رؤية استراتيجية طويلة المدى إلى ترسيخ العمل بهذه التكنولوجيا كونها أحد مفاتيح التنمية في البلاد.

وهناك فرصة كبيرة بالفعل للتعاون بين الصين والإمارات وتحقيق فهم أكبر حول سوق التكنولوجيا المالية في البلدين خلال السنوات القادمة.

ولفت شاون إلى أن مهرجان أبوظبي للتكنولوجيا المالية "فينتك أبوظبي 2019" أسهم في توفير منصة عالمية لمناقشة التطورات التي طرأت على القطاع في البلدين وبحث سبل التطوير وتولي الصين أهمية كبيرة لتطوير قطاع التكنولوجيا المالية لتوفير الخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع وقد حققت نجاحات ملحوظة في هذا المجال.



سلام سرحان كاتب وإعلامي عراقي

بكين - أعلن البرلمان الصيني أمس عن إقرار قانون جديد لتنظيم عمليات التشفير، في وقت تؤكد فيه بكين أنها أصبحت جاهزة لإصدار عملة رقمية سيادية، يمكن أن تقود إلى سباق دولي لإصدار عملات مماثلة.

ويقول البنك المركزي الصيني إن جهوده التي بدأت منذ عام 2014 لاستكشاف إطلاق عملة رقمية سيادية، تهدف لخفض تكاليف تداول النقود الورقية التقليدية وتعزيز سيطرة صانعي السياسة على عرض النقود.

لكن محللين يقولون إنها يمكن أن تحدث انقلابا شاملا في النظام المالي العالمي، بعد أن واجهت العملات المشفرة التي لا تخضع لسلطات رقابية مثل بتكوين تحديات كبيرة بسبب مخاوف من تأثيرها على النظام المالي التقليدي، إضافة إلى استخدامها في غسيل الأموال ومن قبل الجماعات الخارجة عن القانون.

وكان المركزي الصيني قد أعلن في أغسطس الماضي أن العملة الرقمية أصبحت "جاهزة تقريبا". ونقلت مجلة فوربس المالية الأميركية عن مصادر مطلعة أن العملة قد تكون جاهزة في 11 نوفمبر المقبل.

وقال نائب مدير إدارة مدفوعات بنك الشعب الصيني، موو شانغ شون الشهر الماضي إن العملة الصينية